HERITAGE
INSTITUTE

قطاع الثروة الحيوانية في الصومال

تعزيز معايير التجارة، والأطر التنظيمية، وخيارات التأمين

يونيو 2024

المحتويات

١	الملخص التنفيذي	٤
٢	المقدمة	٥
٣	المنهجية	٦
٤	الاعتبارات الأخلاقية	٦
٥	نتائج ومناقشة	٦
٦	خاتمة	١٧
٧	التوصيات	١٨

نبذة عن المؤلف

الدكتور عبد الناصر يوسف عثمان طبيب بيطري وباحث في الصحة العامة، يمتلك سجل حافل في تقديم التوجيهات الاستراتيجية والخبرة الفنية للوكالات الحكومية والمنظمات العاملة في مجال الأمن الصحي. كما يحمل الدكتور عثمان شهادات ما بعد الدكتوارة فضلا عن درجة الدكتوراه والماجستير في الطب البيطري وماجستير العلوم على التوالي من الكلية الملكية للطب البيطري، بجامعة بوترا الماليزية ،امبريال كوليدج لندن . يعمل الدكتور عثمان حاليًا كباحث ما بعد الدكتوارة في الكلية الملكية للطب البيطري، بجامعة لندن، فضلا عن عمله كمستشار للأمن الصحي بوزارة الصحة في الحكومة الفيدرالية الصومالية. بالإضافة إلى ذلك، يعمل الدكتور عثمان كمستشار في تشاتام هاوس بالمملكة المتحدة، والوكالة السويدية للصحة العامة، ومعهد هيرتيج للدراسات السياسية في الصومال.

حقوق النشر © 2024 | معهد هيرتيج، جميع الحقوق محفوظة.

نحثّ القراء على إعادة إنتاج المواد لمنشوراتهم الخاصة، طالما أنها لا تباع تجاريا. يطلب معهد هيرتيج -بصفته صاحب حقوق الطبع والنشر- الإقرار الواجب ونسخة من المنشور. للاستخدام عبر الإنترنت، نطلب من القراء إدراج رابط المصدر الأصلي على موقع معهد هيرتيج.

© معهد هيرتيج 2024.

١. الملخص التنفيذي

يعتبر قطاع الثروة الحيوانية في الصومال مساهماً رئيسياً في سبل العيش والأمن الغذائي، ولكنه يواجه العديد من التحديات، بما في ذلك قلة القدرة على الصمود، ومعايير الاستيراد والتصدير غير الكافية، وغياب الأطر التنظيمية وخيارات تأمين المواشي. تستكشف ورقة السياسات هذه، الحالة الراهنة لنظام إنتاج الثروة الحيوانية والتجارة والأطر التنظيمية ووثائق التأمين. ومن ثمّ تقترح الورقة استراتيجيات لتحسين وضمان رخاء الرعاة في مواجهة التطورات البيئية والاقتصادية والسياسية الجغرافية.

كما اعتمدنا نهجًا مختلطاً من أساليب البحث يجمع بين التحليلات الكمية والنوعية للقيام بفحص شامل لنظام إنتاج الثروة الحيوانية والتجارة والأطر التنظيمية والبروتوكولات وخيارات التأمين. حيث شملت عملية جمع البيانات إجراء مقابلات معمقة ومناقشات مجموعات التركيز لاستكمال البيانات التي جُمعت من خلال المقابلات وتحليل اتجاهات السوق المحلية الممتدة من عام ٢١٠٢ إلى عام ٢٢٠٢.

وبغرض تكلمة مصادر البيانات المحدودة، تم اتباع نهج التحقق من أجل فهم أفضل للتحديات والثغرات المحددة وذات الصلة بإنتاج الثروة الحيوانية، وبقطاع التجارة، وبالأطر التنظيمية، كما قُيّمت إمكانية تطبيق التأمين على الثروة الحيوانية في الصومال. واستناداً إلى تحليل مجموعات البيانات هذه والرؤى المستفادة، وضعت توصيات السياسات على أسس نتائج الأبحاث، ومدخلات أصحاب المصلحة، وأفضل الممارسات الدولية، والاحتياجات المحددة للصومال.

وقد أظهرت نتائجنا وجود العديد من التحديات في إنتاج الثروة الحيوانية وتجارتها والأطر التنظيمية. وتراوحت هذه التحديات بين القضايا البيئية في الإنتاج إلى العقبات المعقدة في تجارة الماشية، والأطر التنظيمية غير الكافية، وقصور السياسات، والصعوبات في تنفيذ تأمين الثروة الحيوانية.

كشفت دراستنا كذلك عن تحديات كبيرة تشمل الإفراط في تخزين المواشي والرعي الجائر الذي تفاقم بسبب الجفاف، وتغيّر طرق انتقال الأمراض، والصراعات، وعدم الاستقرار الجيوسياسي، وضعف قدرة الدولة، والافتقار إلى برامج التنمية للرعاة الرحل.

وشملت التحديات المرتبطة بتجارة الماشية عدم كفاية مرافق الحجر الصحي وقضايا الاستثمار والتمويل وقيود الوصول إلى الأسواق والمخاوف بشأن شهادات ومعايير الجودة والتحديات الأمنية وقضايا التنسيق الحكومي والتغيّر المناخي والتحديات المتعلقة باعتماد التكنولوجيا واحتياجات بناء القدرات وعدم الاستقرار السياسي والتنظيمي.

ووجدت الدراسة أن الهيئات الرقابية والإطار المؤسسي الذي يحكم الأنشطة المتعلقة بالثروة الحيوانية في الصومال تتضمن وزارة الثروة الحيوانية والغابات والمرعى، ومجالس أو سلطات تسويق الماشية، واللجان البرلمانية.

ومع ذلك،فقد حُددت تحديات كبيرة داخل الأطر التنظيمية الحالية، بما في ذلك عدم وجود وثائق مثل معايير وإرشادات البرنامج الوطني للاعتماد البيطري والمبادئ التوجيهية لضبط ومراقبة عملية نقل الماشية براً بغرض تصديرها.

وفيما يتعلق بثغرات السياسات والبروتوكولات، فقد وجدنا أن هناك نقصا في المستندات الأساسية مثل سياسات مكافحة الأمراض، وسياسات رعاية الحيوان ، ولوائح التصدير والاستيراد، والسياسات الوطنية للثروة الحيوانية، واتفاقيات التوافق الإقليمية، وضمان الجودة والشهادات، واللوائح الدوائية، فضلا عن عمليات التصديق التي تضمن أن منتجات اللحوم المصدرة تلبي معايير السلامة والجودة.

ورُصدت أيضاً فجوات في خيارات تأمين الماشية، مثل القدرة على تحمل التكاليف، وقلة المعلومات، والمخاطر الأساسية ، وتعقيد تصميم السياسات ، والتحديات المتعلقة بالبنية التحتية والخدمات اللوجستية، وعدم اليقين بشأن تغير المناخ، والمخاوف بشأن خصوصية البيانات.

وفي الختام، أكدت هذه النتائج على الحاجة إلى برامج شاملة وسياسات استراتيجية لتعزيز الصمود والاستدامة في تجارة وإنتاج الثروة الحيوانية في الصومال، تشمل الاستراتيجياتالمقترحة إدارة مستدامة للثروة الحيوانية، وإجراءات تحسين التجارة، وتعزيز الإطار التنظيمي، وتنفيذ تأمين الماشية، وتعاون أصحاب المصلحة، حيث تقدم توصياتنا خارطة طريق لصناع القرار وأصحاب المصلحة والشركاء الدوليين لمعالجة التحديات وتعزيز قطاع الثروة الحيوانية ليصبح أكثر قدرة على الصمود والازدهار .

٢. المقدمة

يعدّ قطاع الثروة الحيوانية في الصومال ركيزة أساسية للنسيج الاجتماعي والاقتصادي، حيث لعب دورًا محوريا في حياة الشعب الصومالي لقرونٍ من الزمان. وساهم بشكل كبير في الأمن الغذائي وسبل العيش والاستقرار الاقتصادي[1].

وبسبب طبيعة الصومال القاحلة وشبه القاحلة إلى حد كبير، فإن مناظره البيئية الفريدة تطورت بشكل طبيعي ليلائم الرعي للبدو الرحل[2]. قبل الحرب الأهلية، كانت الثروة الحيوانية حجر الزاوية للاقتصاد الصومالي، حيث كان نسبة كبيرة من السكان (55٪) يمتهنون أنشطة الرعي البدوية.[3] وفي الثمانينيات، شكلت الثروة الحيوانية 04٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ولا تزال المحرك الرئيسي لعائدات الصادرات. لعب هذا القطاع دورًا محوريًا في ضمان الأمن الغذائي وكان مصدرًا حيويًا للدخل لعدد كبير من الأسر،[4] خاصةً تلك الموجودة في المناطق الريفية.

وعلى الرغم من النزاع الأهلي الطويل وانعدام الأمن، أظهر قطاع الثروة الحيوانية قدرة هائلة على الصمود. [5]، [6] فالصومال ما زال مركزًا رئيسيًا لتجارة وتصدير الحيوانات الحية، حيث تم بيع أكثر من خمسة ملايين حيوان حي في عام 5102 عبر موانئ مقديشو وبربرة وبوصاصو عبر خليج عدن، تجدر الإشارة إلى أن ما نسبته (09٪) من هذه التجارة يتجه إلى الشرق الأوسط، ولا سيما في مناسبات مثل الحج.

إلى جانب أهميتها الاقتصادية، فإن صناعة صادرات المواشي الحية لها أهمية استراتيجية وترتبط ارتباطا وثيقا باعتبارات أمنية، ومن الأمثلة البارزة على ذلك فرض المملكة العربية السعودية حظرا على استيراد الماشية الصومالية إثر تداعيات تفشي حمى الوادي المتصدع في جيزان عام 0002، مما أحدث تأثيرا متسلسلا على اقتصاد الدولة.[7] ولم يؤثر هذا الحظر على سبل العيش فحسب، بل لعب أيضًا دورًا في تحول بعض الصوماليين إلى القرصنة والعسكرة كمصادر بديلة للدخل.[8]

أصبحت المخاوف المتعلقة بالأمن الصحي داخل الصومال واضحة، فقد أعطى الصومال مؤخرا الأولوية لسبعة أمراض مشتركة بين الإنسان والحيوان بما في ذلك متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، وحمى الوادي المتصدع، والجمرة الخبيثة، وداء المثقبيات، والبروسيلا، والطفيليات المعوية المشتركة بين الإنسان والحيوان (بما في ذلك الجيارديا والكريبتوسبوريديوم)، وفيروسات الإنفلونزا حيوانية المنشأ.[9]

بينما يواصل الصومال المسير نحو التعافي وإعادة الإعمار، فإن فهم وتنشيط قطاع الثروة الحيوانية ليس ضرورة اقتصادية فحسب، بل إنه أيضًا وسيلة لاستعادة الأمن الغذائي وسبل العيش والاستقرار الاجتماعي.

وتتعمق ورقة السياسات هذه في الوضع الحالي لقطاع الثروة الحيوانية والتحديات والفرص التي يقدمها للتنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود، كما تفحص بدقة أكثر الترابط المعقد بين نظام إنتاج الثروة الحيوانية والوصول إلى الأسواق والتجارة الدولية، بالإضافة إلى ذلك تسلط الورقة الضوء على الثغرات السياسية القائمة وعدم كفاية الوصول إلى خيارات تأمين الثروة الحيوانية أعاق الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية لعقود من الزمن. أخيرًا، ستقترح الورقة استراتيجيات لتحسين ولضمان ازدهار الرعاة في مواجهة الديناميات البيئية والاقتصادية والجيوسياسية المتغيرة.

1. Too, R., Masake, R., Oyoko, G., & Onyango, D. (2015). The contribution of livestock to the Somali economy. IGAD Centre for Pastoral Areas and Livestock Development (ICPALD).
2. Davies, J., Niamir-Fuller, M., Kerven, C., & Bauer, K. (2013). Extensive livestock production in transition. Livestock in a Changing Landscape: Volume One, 285-308.
3. Osman, A. Y., Mohamed, H., Mumin, F. I., Mahrous, H., Saidouni, A., Elmi, S. A., ... & Mor, S. M. (2023). Prioritization of zoonoses for multisectoral, One Health collaboration in Somalia, 2023. One Health, 17, 100634.
4. Majid, N. (2010). Livestock trade in the Djibouti, Somali and Ethiopian borderlands. London: Chatham House.
5. Ahmed, M., Mohamed, M. D., & Muhammad, F. (2023). Pastoralists Adaptation Strategies, and Resilience Capacity to Climate Change in Somalia: A Scoping Review.
6. Ncube, N. Q. O. B. I. L. E. (2019). Measuring resilience in Somalia: an empirical approach. University of South Africa.
7. Dar, O., McIntyre, S., Hogarth, S., & Heymann, D. (2013). Rift Valley fever and a new paradigm of research and development for zoonotic disease control. Emerging infectious diseases, 19(2), 189.
8. Chalk, P. (2010). Piracy off the Horn of Africa: Scope, dimensions, causes and responses. The Brown Journal of World Affairs, 16(2), 89-108.
9. Mumin, F. I., Fenton, A., Osman, A. Y., & Mor, S. M. (2023). Zoonoses research in Somalia: A scoping review using a One Health approach. One Health, 100626.

٣. المنهجية

قبل البدء بالعمل الميداني، راجعنا الدراسات السابقة المنشورة وغير المنشورة مراجعة شاملة وركزنا على الحالة الراهنة لنظام إنتاج الثروة الحيوانية والتجارة والإطار التنظيمي ووثائق التأمين.[10,11] ولاستنتاج سرد وصفي لسياسات الثروة الحيوانية المتعلقة بالتجارة واللوائح والبروتوكولات والتأمين، إلى جانب الثغرات والتحديات المرتبطة بها، قمنا باستخدام مجموعة واسعة من طرق البحث التشاركية، بما في ذلك مقابلات معمقة والمناقشات الجماعية المركزة.

حُللت البيانات باستخدام المنهج التحليلي الاستنتاجي. كما صُنفت المعلومات المستقاة من التقارير اليومية المُدونة بحسب المواد والمواضيع بناءً على أسئلة بحث محددة مسبقًا، ثم رُبطت المعلومات المصنفة بالأهداف البحثية قبل تلخيصها بشكل أكبر إلى أنماط ناشئة، ومن ثمّ التحقق منها وتقييمها، أما بالنسبة لاختيار المشاركين فقد جاءت بناءً على استراتيجية العينة الهادفة.

وكذلك جمعنا البيانات من وثائق السياسات الحكومية حول معايير الاستيراد والتصدير الحالية مجال تأمين الماشية، وأجرينا تحليلاً معمقًا لتحديد الثغرات والتناقضات على المستوى الوطني، وقد تحقق ذلك من خلال إشراك أصحاب المصلحة، حيث أجرينا مقابلات مع خمسة ممثلين من كل من المجموعات التالية: الهيئات التنظيمية والمنظمات المجتمعية والمديرين الوطنيين للبرامج وصانعي السياسات والعاملين في الرعاية الصحية البيطرية. علاوة على ذلك، أجرينا مجموعتين من المناقشات المختلطة مع الهيئات التنظيمية والمنظمات الدولية ورابطات الثروة الحيوانية والشركاء الأكاديميين والقطاع الخاص.

هذا وقد كشفت مصادر البيانات الموجودة من المؤسسات الحكومية، مثل أعداد الثروة الحيوانية، وأنظمة التجارة بما في ذلك عدد وأنواع الحيوانات المصدرة، وبنية القطيع وديناميكاته، وقنوات السوق. وكذلك أدّى تحليل هذه المصادر إلى توصيات سياسة شاملة تستند إلى نتائج البحوث، ومُدخلات أصحاب المصلحة، وأفضل الممارسات الدولية، والاحتياجات والظروف المحددة في الصومال.

وبسبب قلة توفر المعلومات الثانوية، فقد اخترنا أيضًا استخدام نهج التحقق الذي يشمل مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، حيث استُخدم هذا النهج لجمع المعلومات المتعلقة بالثغرات الموجودة والتحديات المرتبطة بها. ويهدف ذلك إلى إثراء البيانات وإثبات صحتها من خلال دمج رؤى من العاملين في البيطرة والأطباء البيطريين وأخصائي الصحة العامة، والأكاديميين، وتسهيل مناقشة الحالة الراهنة لصادرات وواردات المواشي، كان التركيز الأساسي على تقييم اللوائح والسياسات والبروتوكولات حيث كشفت جلسة التحقق التحديات والثغرات داخل قطاع صحة الثروة الحيوانية وتجارتها، إلى جانب إمكانية تطبيق تأمين الثروة الحيوانية.

ومن بين قيود الدراسة الإطار الزمني القصير للبحث والمعلومات والخبرات المحدودة التي تفاقمت بسبب درجة حذر المسؤولين الحكوميين، ولتخفيف هذه التحديات، قمنا بإشراك باحثين ميدانيين محليين لديهم معرفة عميقة بالسياق المحلي وطبيعة الدراسة والثقافة المحلية.

٤. الاعتبارات الأخلاقية

حصل الباحثون على موافقة مسبقة لإجراء المقابلات من جميع المشاركين الذين تم منحهم خيار الانسحاب في أي وقت ، فضلا عن كونهم بالغين من الناحية القانونية وقادرين على الموافقة على مشاركتهم بأنفسهم، كما أُبلغت السلطات الحكومية ذات الصلة بالدراسة.

٥. نتائج ومناقشة

إنتاج الثروة الحيوانية

كشفت دراستنا أن إنتاج الثروة الحيوانية لا يزال النشاط الاقتصادي الرئيسي في الصومال، حيث يمثل حوالي ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من ٨٠٪ من إيرادات الصادرات. وتشير الأدلة التاريخية إلى أن ٥٥٪ من السكان هم من البدو الذين يعملون في الرعي، إذ يشارك ٨٠٪ منهم في أشكال متنوعة من تربية الماشية. ومع ذلك، بسبب نقص بيانات التعداد السكاني الحديثة التي تفاقمت مع تغيّر المناخ، والاضطرابات الأهلية، وارتفاع عدد النازحين، والهجرة من الريف إلى الحضر، فإن دقة هذه الأرقام غير مؤكدة.

10. Ahmed, M. M. (2020). Analysis of institutional dynamics and their influence on livestock export trade in the Berbera corridor of Somaliland (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
11. Ng'asike, P. O. A., Stepputat, F., & Njoka, J. T. (2020). Livestock trade and devolution in the Somali-Kenya transboundary corridor. Pastoralism, 10(1), 27.

على الرغم من التحديات المستمرة التي فرضها الصراع الطويل وانعدام الأمن والضغوط البيئية، فإن القطاع يظهر قدرة هائلة على الصمود، وتتضح هذه القدرة من خلال تنوع الثروة الحيوانية، كما هو موضح في الشكل١. ويؤكد وجود أعداد كبيرة من هذه الأنواع الحيوانية على أهمية القطاع في الاقتصاد الصومالي وسبل العيش، على الرغم من الصعاب التي يواجهها الرعاة، ما زال الرعاة يحتفظون بأعداد كبيرة من الماشية، مما يدل على قدرتهم على التكيف والبراعة في البيئات القاسية[12].

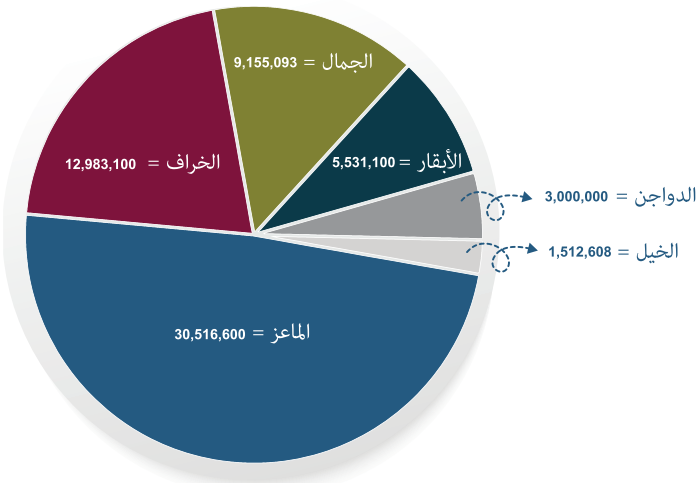

الشكل ١: أعداد الثروة الحيوانية (المصدر: وزارة الثروة الحيوانية والغابات والرعي، حتى تاريخ ٥ فبراير ٢٠٢٣).

وفقًا لتحليلنا، شكل النظام الرعوي نسبة كبيرة من إنتاج اللحوم، حيث ساهم بنسبة ٤٠٪ من لحوم الإبل و٣٠٪ من لحوم الماعز و ٢٠٪ من الأبقار و ١٠٪ من الأغنام (الشكل ٢). تسلط هذه الأرقام الضوء على الدور المحوري للرعي في تلبية احتياجات السكان من البروتين ودعم الأمن الغذائي،كما كشفت دراستنا أن الأنظمة الرعوية الزراعية لعبت أيضًا دورًا بارزًا في إنتاج اللحوم وزيادة دخل الأسرة. يُعزى ما يقارب ٢١٪ من الأبقار، بالإضافة إلى ٥١٪ من الماعز و ٧٪ من الأغنام، إلى الأنظمة الرعوية الزراعية (الشكل ٢). ساهمت الأنظمة الرعوية والرعوية الزراعية بما يتراوح بين ١٠٪ و ٥٠٪ من دخل الأسرة، مما يؤكد أهميتها في دعم سبل العيش والاستقرار الاقتصادي في المناطق الريفية (الشكل ٢).

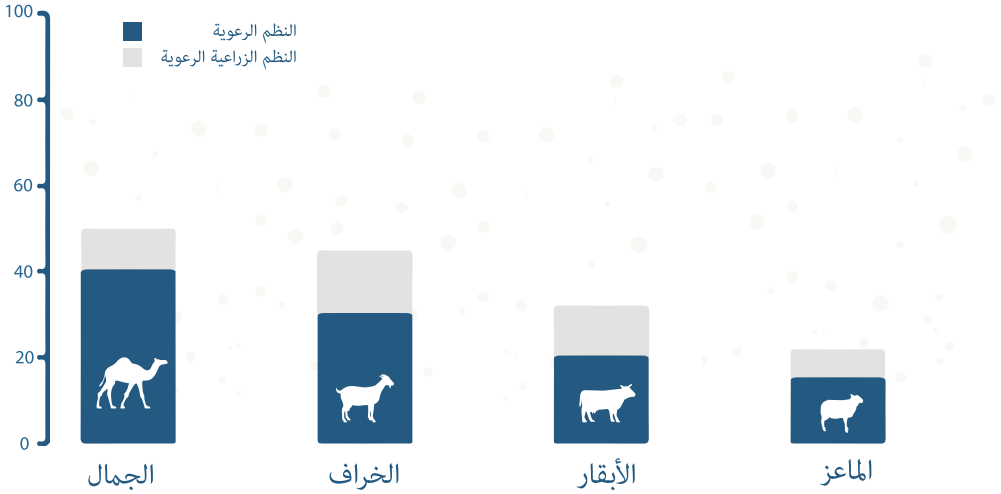

الشكل ٢: الإنتاج الوطني للحوم (المصدر: وزارة الثروة الحيوانية والغابات والرعي بتاريخ ٥ فبراير ٢٠٢٣)

12. Ncube, N. Q. O. B. I. L. E. (2019). Measuring resilience in Somalia: an empirical approach. University of South Africa.

تهيمن الزراعة المطرية في المنطقة الجنوبية، بينما تُستغل المساحات الصغيرة من الأراضي المروية على طول نهري شبيلي وجوبا لاستغلال الموارد المائية لزيادة الإنتاجية الزراعية[13] . ومع ذلك، يُبرز الاعتماد على الزراعة المطرية هشاشة هذا القطاع أمام تقلبات المناخ، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى ممارسات زراعية مرنة واستراتيجيات لإدارة المياه[14].

ولقد أدّت الاضطرابات التي تطرأ على أنشطة الرعي الرحالة التقليدية، ونزوح المجتمعات، والتحديات التي تواجه الخدمات البيطرية مجتمعة إلى تقلب في أعداد الثروة الحيوانية. وكمحور رئيسي لتجارة الحيوانات الحية، صَدّرت الصومال أكثر من خمسة ملايين من الماشية الحيّة في عام ٢٠١٥ عبر موانئ استراتيجية مثل بربرة وبوصاصو ومقديشو (الشكل ٣). كما يوضح الشكل ٣ بالتفصيل أعداد الماشية حسب النوع المصدرة من الصومال بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠٢٢. ويُعد الشرق الأوسط، خلال مناسبات مثل الحج، وجهة رئيسية لصادرات الماشية الصومالية. وقدرت القيمة الاقتصادية الكبيرة لصادرات الثروة الحيوانية، بنحو ٠٦٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٥، ما يؤكد أهمية هذا القطاع للاقتصاد الصومالي وسبل عيش الشعب الصومالي.

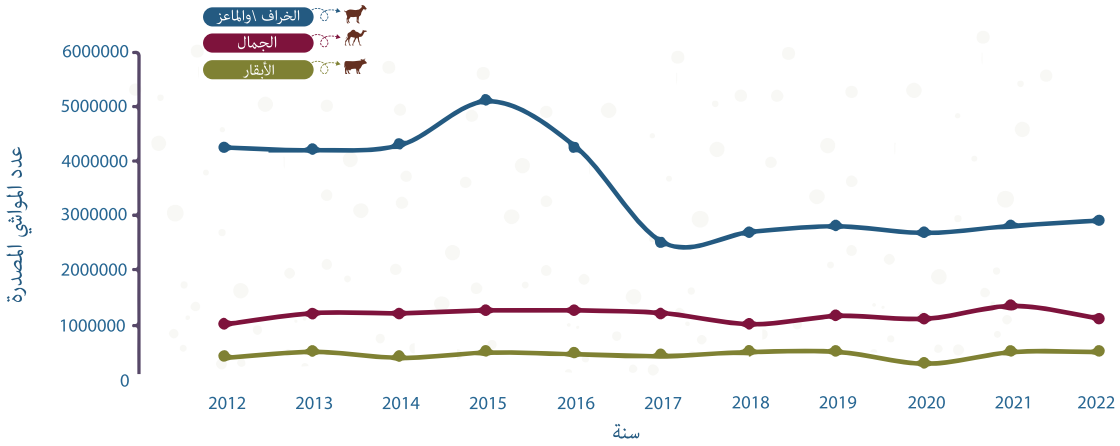

الشكل٣: رؤوس الماشية المصدرة من الصومال، ٢١٠٢-٢٢٠٢ (وزارة الثروة الحيوانية والغابات والرعي الصومالية)

لمدة عقود، بدأ التأثير السلبي للرعي على الموارد الرعوية المحلية يظهر، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى الإفراط في تخزين المواشي والرعي الجائر وتفاقمت هذه الآثار بسبب الكوارث المناخية بما في ذلك الجفاف المتكرر، وتغير انتقال الأمراض المعدية، والصراعات، وعدم الاستقرار الجيوسياسي، وضعف قدرة الدولة، وتعطل التجارة الدولية، والافتقار للمخططات والسياسات التنموية المفروضة على الرعاة الرحل.

وبما أن معالجة التحديات المعقدة التي تواجه الرعي الصومالي تتطلب حلولاً تعاونية مبتكرة لتعزيز صمود واستدامة معيشة الرعاة في خضم التغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فإن تمكين المجتمعات الرعوية للمشاركة في عمليات صنع القرار يعد أمراً جوهرياً لتعزيز الثبات والشمولية في القطاع، مما يمهد الطريق للتنمية المستدامة في الصومال[15].

إنتاج الثروة الحيوانية

تشكل تجارة المواشي مجموعة معقدة من التحديات والثغرات التي تتطلب عناية فورية وتدخلات شاملة. وتشمل التحديات الرئيسية قضايا الإنتاج والوصول، وقيود المعالجة، والعقبات الجغرافية، ونقص البنية التحتية (الجدول١).

13. Rees, D. J., Omar, A. M., & Rodol, O. (1991). Implications of the rainfall climate of southern Somalia for semi-mechanized rain-fed crop production. Agricultural and forest meteorology, 56(1-2), 21-33.
14. Olayide, O. E., & Alabi, T. (2018). Between rainfall and food poverty: Assessing vulnerability to climate change in an agricultural economy. Journal of Cleaner Production, 198, 1-10.
15. Barasa-Mang'eni, E. (2014). Peace and Conflict Impact Assessment in Somalia: Opportunities for empowerment of ethnic minorities. Journal of Peacebuilding & Development, 9(1), 59-73.

الجدول ١: التحديات التي تواجه تجارة الماشية للرعاة الصوماليين

النتائج الرئيسية	الوصف
الإنتاج	الاعتماد على أنظمة الرعي يؤدي إلى إنتاج غير منتظم للألبان، خاصة خلال موسم الأمطار القصيرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن إنتاج الدواجن غير كافٍ في كل من المناطق الرعوية والمناطق ما قبل الحضرية بسبب عدم وجود دعم حكومي.
مشاكل الوصول	يعتبر ضعف الوصول إلى السوق نتيجة لضعف البنية التحتية وشبكات النقل، مما يعيق القدرة على الوصول إلى السوق.
المعالجة المحدودة	تصاعد نسبة فساد المنتجات، خاصة الألبان، بسبب قلة المنشآت والمرافق اللازمة لمعالجتها خلال مواسم الوفرة.
العقبات الجغرافية	يؤدي التشتت الجغرافي الواسع للأسواق والمجتمعات الرعوية إلى تحديات لوجستية وزيادة في التكاليف.
الجفاف	يؤدي تكرار الجفاف إلى زيادة نفوق المواشي وانخفاض إنتاجيتها، مما يتسبب في خسائر اقتصادية للعائلات الرعوية التي تعتمد في سبل عيشها ودخلها بشكل كبير على حيواناتها. يجبر نقص المياه والمراعي الرعاة على الترحال بحثًا عن موارد، مما يؤدي غالبًا إلى النزاعات والنزوح.
القصور في البنية التحتية	يؤدي الافتقار إلى البنية التحتية للنقل والتخزين البارد ومرافق المعالجة إلى الاتجار بالحيوانات دون قيمة مضافة.

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه النظام الرعوي هو الإنتاج غير المنتظم للحليب. كما يؤدي الاعتماد على الأنماط المناخية، مثل موسم الأمطار القصير، إلى عدم اتساق الإمداد، مما يشكل عقبة كبيرة أمام تلبية متطلبات السوق الديناميكية[16].

يؤدي تكرار حالات الجفاف إلى ارتفاع معدل نفوق المواشي وانخفاض إنتاجيتها، مما يتسبب في خسائر اقتصادية للأسر الرعوية التي تعتمد بشكل كبير على حيواناتها للرزق والدخل[17]. إن ندرة المياه والمرعى تجبر المجتمعات الرعوية على الهجرة بحثًا عن الموارد، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى نشوب النزاعات والنزوح[18].

وتتضمن تحديات الإنتاج الأخرى عدم كفاية إنتاج الدواجن والحليب، وذلك في المقام الأول بسبب الدعم الحكومي المحدود، وبالتالي فإن عدم وجود دعم كبير لهذه المشاريع يعيق نموها واستدامتها، مما يشكل تهديدًا لتنويع وضع تجارة المواشي.

على الرغم من الاكتفاء الذاتي في الصومال من منتجات الثروة الحيوانية، إلا أن هناك اعتمادًا ملحوظًا على الواردات بالنسبة لمنتجات الدواجن، مما يشير إلى اختلال في التوازن التجاري يستحق الاهتمام. وهشاشة هذه التبعية في السوق العالمية تؤكد الحاجة إلى استراتيجية تجارية أكثر مرونة وتنوعًا.

ويتصدر ضعف إمكانية الوصول إلى السوق إلى تفاقم التحديات المتعلقة بالبنية التحتية المحدودة وشبكات النقل غير الكافية التي تعيق التدفق الفعال للمنتجات الحيوانية داخل الدولة وللتجارة الدولية،كما يؤدي التوزيع الجغرافي الواسع للأسواق والمجتمعات الرعوية إلى تفاقم التعقيدات اللوجستية، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف المعاملات ويعيق تحسين فرص السوق[19].

كما يزيد غياب فرص التصنيع الكافية هذه التحديات. وتؤدي المرافق غير الكافية لمعالجة منتجات الثروة الحيوانية، وخاصة الحليب، إلى فساده خلال فترات الوفرة. وهذا لا يؤدي فقط إلى خسائر اقتصادية للمُنتجين، ولكنه يحد أيضًا من القيمة المضافة للمنتجات قبل وصولها إلى السوق.

16. Ogallo, L. A., Omondi, P., Ouma, G., & Wayumba, G. (2018). Climate change projections and the associated potential impacts for Somalia.
17. Ifejika Speranza, C. (2010). Drought coping and adaptation strategies: Understanding adaptations to climate change in agro-pastoral livestock production in Makueni district, Kenya. The European Journal of Development Research, 22, 623-642.
18. Ayana, E. K., Ceccato, P., Fisher, J. R., & DeFries, R. (2016). Examining the relationship between environmental factors and conflict in pastoralist areas of East Africa. Science of the Total Environment, 557, 601-611.
19. Biénabe, E., Coronel, C., Le Coq, J. F., & Liagre, L. (2004). Linking small holder farmers to markets: Lessons learned from literature review and analytical review of selected projects.

ويُعد عدم وجود اتفاقيات تعاقدية رسمية بين مصنعي الألبان والرُعاة تحديًا إضافيًا. إذ يمكن أن يوفر إبرام ترتيبات واضحة و مُصاغة صياغة رسمية الاستقرار الذي يعزز علاقات تجارية أكثر قابلية للتنبؤ ومفيدة للطرفين المعنيين.

ويؤدي نقص البنية التحتية، بما في ذلك أنظمة النقل غير الكافية، والافتقار إلى مرافق التخزين الباردة والتصنيع، إلى شيوع تجارة المواشي الحية دون قيمة مضافة كبيرة. وهذا لا يحد فقط من المكاسب الاقتصادية للمُنتجين، بل يثير أيضًا المخاوف بشأن النظافة وجودة المنتج.

أمّا ديناميكيات التسعير في تجارة الماشية فتشكّل تحديًا آخر مع الاستخدام السائد لطرق المساومة بدلاً من الأساليب القائمة على الوزن الحي، ويزيد تورط العديد من الوسطاء من تعقيد عملية التسعير، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التي تؤثر على كل من المنتجين والمستهلكين.

علاوة على ذلك، فإن غياب الدعم المؤسسي والسياسات الحكومية المستهدفة لتعزيز الأسواق المحلية والخارجية يزيد من التحديات القائمة، إن الجهد الاستراتيجي والمنسق ضروري لإنشاء الأطر اللازمة التي تسهل وصول المنتجين إلى السوق وتعزز بيئة التجارة العامة.

تتطلب معالجة التحديات متعددة الأوجه بالإضافة إلى الثغرات الموجودة في تجارة الماشية في الصومال نهجًا شاملًا وتعاونيًا وتدخلات استراتيجية. ومع رسم الصومال لمسارها نحو مستقبل أكثر قوة واستدامة في تجارة الماشية، فقد حان الوقت للقيام بجهود مشتركة لإطلاق العنان للإمكانات الكاملة لهذا القطاع الحيوي.

ديناميكيات التجارة غير الرسمية في الماشية

تلعب تجارة المواشي غير الرسمية دورًا حيويًا في سلسلة توريد اللحوم والمنتجات الحيوانية الأخرى، على الرغم من أن حجمها غير مدرج في الإحصاءات الرسمية وبالتالي تبقى مجهولة إلى حد كبير[20]. ينقل المشغلون الماشية عبر الحدود الدولية والإقليمية، من المناطق الرعوية إلى المراكز الحضرية في الصومال وكينيا وإثيوبيا للاستهلاك وإعادة التوزيع.

ويمكن تلخيص أهم القضايا التي تبرز بسبب الثغرات الموجودة في ديناميات تجارة المواشي غير الرسمية كما في الشكل رقم ٤. وتكشف نتائجنا عن تعقيد إدارة وتنظيم التجارة بسبب الحدود الإدارية وأطر السياسات واللوائح المتباينة. وتزداد العملية تعقيدًا بسبب التفاعل بين اللوائح الرسمية للدولة وأنظمة الثقة القائمة على العشائر.[21] وكذلك يعد نقل الماشية من خلال شبكات قائمة على الثقة توفر الاتصالات والوساطة في النزاعات والوصول إلى (بعض) الأمن والمياه والمراعي والمعلومات والائتمانات (غير الرسمية) أمرًا ضروريًا في ديناميات تجارة المواشي.

لقد أدت حدود الولايات الفيدرالية إلى نشوب صراعات حول الأراضي والمراعي، وأعاقت مسارات التجارة، ورفعت من الأعباء الضريبية[22]. وتعاني غالبية الولايات من موارد محدودة وتكافح من أجل تطوير قواعد التجارة والبنية التحتية للسوق والخدمات البيطرية. هذا بالإضافة إلى قصور في الاتفاقيات الثلاثية مع كينيا وإثيوبيا والتي من شأنها معالجة تحديات التجارة عبر الحدود بما في ذلك مكافحة الأمراض.

ووفقًا لتجار الماشية، فإنهم يعانون من سوء البنية التحتية للطرق، وحواجز الجهات الفاعلة غير الحكومية على الطرق، والرسوم غير المصرح بها من قبل تلك الجهات، والافتقار لقيادة حكومية في جهود الاستجابة للجفاف ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما كشفت نتائجنا عن عدم وجود تنسيق بين الإدارات الوطنية وإدارات الولايات، أو تعاون مع المنظمات المحلية مثل جمعيات الثروة الحيوانية. لذلك، فإن إنشاء أنظمة للرقابة البيطرية والصحية أمر ضروري لدعم استدامة وكفاءة تجارة الماشية عبر الحدود.

20. Ng'asike, P. O. A., Stepputat, F., & Njoka, J. T. (2020). Livestock trade and devolution in the Somali-Kenya transboundary corridor. Pastoralism, 10, 1-14.
21. Ssereo, F. (2003). Clanpolitics, clan-democracy and conflict regulation in Africa: The experience of Somalia. The Global Review of Ethnopolitics, 2(3-4), 25-40.
22. Ali, A. Y. S., Dahir, A. H., & Hersi, Z. D. (2019). Federalism in post-conflict states: Assessing Somalia's challenges and the way forward. Perspectives on Federalism, 11(2), 4.

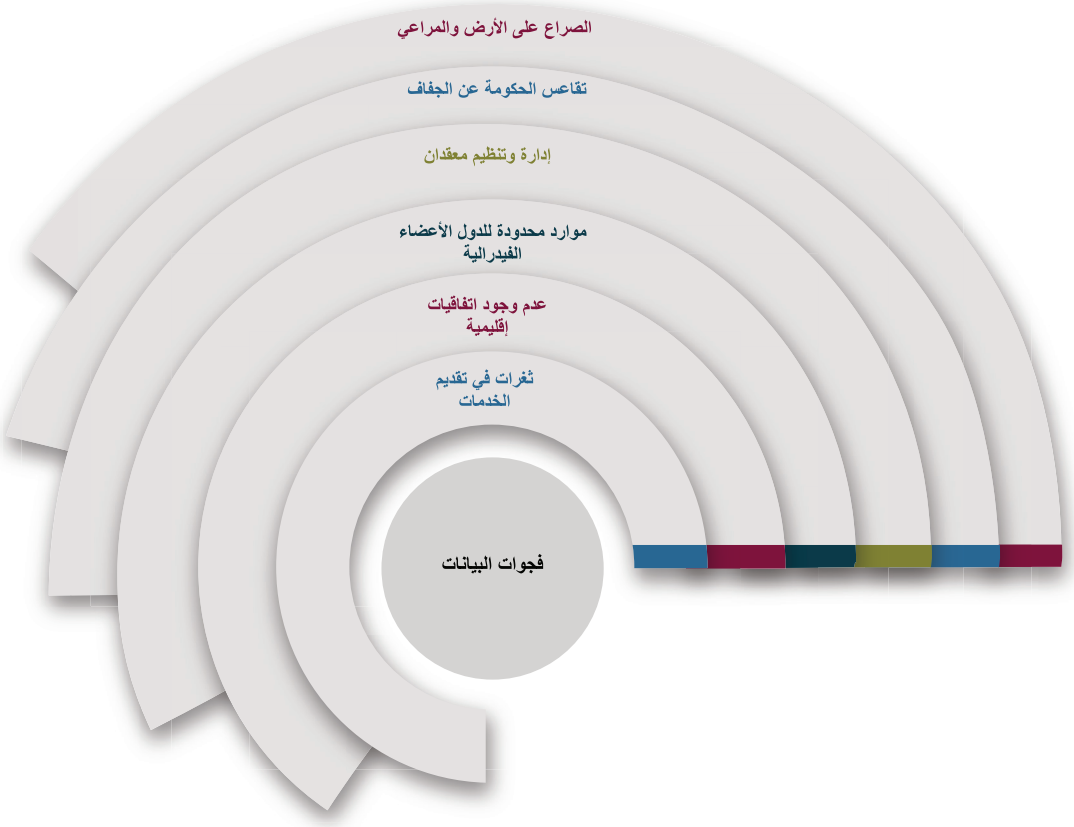

الشكل ٤: ثغرات في ديناميات التجارة غير الرسمية للماشية في الصومال

الدور الرئيسي لموانئ الصومال

كشف تحليلنا عن أربعة موانئ رئيسية هي مقديشو وبربرة وبوصاصو وكيسمايو لعبت دورًا رئيسيًا في تشكيل ديناميكيات تجارة المواشي لعقود. لقد كانت هذه الموانئ أساسية في تجارة الماشية الصومالية، حيث شهدت تقلبات اقتصادية ملحوظة تأثرت بصراعات القوى الداخلية والتفاعلات المعقدة مع الفاعلين الإقليميين مثل إثيوبيا وكينيا، وكذلك دول الخليج. وسنقدم ملخصاً شاملاً للثغرات والتحديات المرتبطة بموانئ تجارة المواشي في الجدول ٣.

كشف تحليلنا عن تقلبات اقتصادية متنوعة، وتحديات الاستثمار الدولي، وديناميكيات تأسيس الشركات الإقليمية. فقد أظهرت مقديشو استقرارًا نسبيًا ولكنها واجهت منافسة رغم منشآتها الجيدة، وبالنسبة إلى بربرة فشهدت تقلبات كبيرة وعانت من جذب الاستثمارات الدولية مما أثر على قدرتها التنافسية. وكذلك تأثر التحول الاقتصادي في بوساسو بصراعات القوى، مما أدى إلى قلة اهتمام المستثمرين ونقص البنية التحتية التجارية، بينما واجهت كسمايو انعدام للاستقرار الاقتصادي والسياسي ، وضعف التمويل و الاهتمام الموجه للبنية التحتية، ، مما أدى إلى عدم الكفاءة التجارية بطريقة تشكل خطراً على العمليات التجارية.

الجدول ٢: الثغرات والتحديات في موانئ تجارة الماشية

الميناء	التقلبات الاقتصادية	نقص الاستثمارات الدولية	مستوى المنشأة
مقديشو	مستقرة نسبيا مقارنة بغيرها	تجتذب الاستثمار الدولي لكنها تواجه منافسة	منشآت جيدة
بربرة	تقلبات ملحوظة	تجتذب الاستثمار الدولي لكنها تواجه منافسة	متطورة، تعيق القدرة التنافسية قد يكون له تأثير على المنافسين المحليين
بوصاصو	التحولات الاقتصادية تتأثر بالصراعات على السلطة	مصلحة محدودة	يفتقر إلى نظام قوي يؤثر على التجارة
كسمايو	عدم الاستقرار الاقتصادي	عدم كفاية التمويل للبنية التحتية، والاستثمارات المحدودة، والفوائد المحدودة	غير كافية، وتؤثر على كفاءة التجارة.

تلخص الفقرة فجوات رئيسية أخرى في الجدول ٤، منها نواقص البنية التحتية، ومرافق الحجر الصحي غير الكافية، والاستثمارات والتمويل المحدود، وصعوبة في الوصول إلى الأسواق، وقضايا شهادات الجودة ومعاييرها، والمخاوف الأمنية، وتحديات التنسيق الحكومي، وتأثير تغير المناخ، والاعتماد المحدود على التكنولوجيا، واحتياجات بناء القدرات. يتطلب معالجة هذه الفجوات جهدًا شاملًا وتعاونيًا يشارك فيه أصحاب المصلحة لتحسين البنية التحتية وتعزيز الأطر التنظيمية وتعزيز ممارسات تجارة المواشي المستدامة والقادرة على الصمود.

الجدول ٣: تحديات موانئ تجارة الماشية

محل القلق	المشاكل الخاصة
قصور البنية التحتية	اعدم كفاية البنية التحتية للنقل الطرق محدودة أو سيئة الصيانة
مرافق الحجر الصحي	عدم وجود مرافق جيدة التجهيز في الموانئ الرئيسية، مما يزيد من خطر الإصابة بالأمراض
الاستثمار والتمويل	استثمار محدود عدم كفاية التمويل للعمليات
الوصول إلى الأسواق	تحديات الوصول إلى الأسواق الدولية محدودية تنويع أسواق التصدير
الشهادات ومعايير الجودة	التنفيذ غير المتسق لأنظمة إصدار الشهادات محدودية الالتزام بالمعايير الدولية
مخاوف أمنية	التحديات الأمنية والصراعات المستمرة تعطل طرق التجارة
التنسيق الحكومي	عدم وجود تنسيق فعال بين الجهات الرقابية
تأثير تغير المناخ	التأثر بتغير المناخ مما يؤثر على المياه والمراعي
الاعتماد على التكنولوجيا	محدودية اعتماد التقنيات الحديثة
بناء القدرات	عدم كفاية البرامج التدريبية
عدم الاستقرار السياسي والتنظيمي	عدم الاستقرار السياسي يخلق بيئة لا يمكن التنبؤ بها

تقييم الأطر التشريعية والتنظيمية لصحة الثروة الحيوانية

تُعدّ وزارة الثروة الحيوانية والغابات والرعي الجهة المركزية المسؤولة عن سياسات وبرامج صحة الماشية في البلاد. وقد لعبت هذه المؤسسة دورًا رئيسيًا في صياغة وتنفيذ اللوائح والخدمات البيطرية الحيوية لقطاع الثروة الحيوانية (الجدول ٥). وتتحمل إدارة الصحة الحيوانية مسؤولية الإشراف على مكافحة الأمراض والمراقبة وتنفيذ التدابير لضمان صحة الثروة الحيوانية في جميع أنحاء البلاد . يتم تقديم ملخص للوائح والسياسات والبروتوكولات التي تحكم صحة الحيوان وتجارته في الجدول ٥. يتم سرد المنظمات الدولية الرئيسية الأخرى الفاعلة في وضع المعايير والإرشادات لصحة وتجارة الثروة الحيوانية في الجدول التكميلي في نهاية هذا التقرير.

كشف تحقيقنا عن قصور ملحوظ في القوانين واللوائح المتعلقة بالثروة الحيوانية مثل قانون حماية صحة الحيوان والبرنامج الوطني لاعتماد الطب البيطري ومعايير وإرشادات رعاية الحيوان ونقلالماشية براً، يؤكد هذا الغياب عدم كفاية الضمانات القانونية لصحة الحيوان ورعايته[23].

ويوجد كذلك أيضًا نقص في الإرشادات والمبادئ الجوهرية مثل سياسات مكافحة الأمراض، وسياسات رعاية الحيوان، وأنظمة التصدير والاستيراد (شهادة التصدير ومتطلبات الاستيراد)، والسياسات الوطنية للثروة الحيوانية، وخطط تنمية الثروة الحيوانية، ما يعيق التخطيط الاستراتيجي ومبادرات التنمية والجهود الرامية إلى إدارة تفشي الأمراض بشكل فعال، وتنظيم التجارة الدولية في قطاع الماشية[24,25].

وكشف تقييمنا عن عدم وجود أطر تنظيمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بأنظمة المجتمع الاقتصادي الإقليمي، وضمان الجودة والشهادات، مع التركيز بشكل خاص على تنظيم الأدوية وشهادات العمليات لضمان أن منتجات اللحوم المصدرة تلبي معايير السلامة والجودة المحددة.

ولقد سلطت النتائج الضوء على الحاجة الملحة لإجراء إصلاحات شاملة في الأطر التشريعية والتنظيمية للصومال في الجانب المتعلق بصحةالثروة الحيوانية، فضلا عن الحاجة الملحة لمعالجة أوجه القصور المحددة بهدف تعزيز صحة ورعاية واستدامة الثروة الحيوانية.

جدول ٤: القوانين واللوائح العامة، السياسات والبروتوكولات، هيئات الرقابة القانونية والمؤسسية

القوانين واللوائح	السياسات والبروتوكولات والمبادئ التوجيهية والمبادئ	هيئة الرقابة القانونية/ هيئة الرقابة المؤسسية
اقانون حماية صحة الحيوان (ينظم الوقاية والكشف والسيطرة والقضاء على الأمراض التي تصيب الماشية)	سياسات مكافحة الأمراض (بروتوكولات المراقبة، برامج التطعيم، إجراءات الحجر الصحي)	وزارة الثروة الحيوانية والغابات والمراعي
البرنامج الوطني للاعتماد البيطري (معايير الأطباء البيطريين المعتمدين المشاركين في حركة الحيوانات بين الولايات والدولية)	سياسات رعاية الحيوان (معايير النقل، إرشادات المناولة)	الهيئة الوطنية البيطرية
معايير رعاية الحيوان وإرشادات النقل البري للماشية (تحدد معايير نقل المواشي)	لوائح التصدير والاستيراد (شهادة التصدير، متطلبات الاستيراد)	الوكالات البيئية
أمر مراقبة الصادرات (المواشي) لعام 4002 (ينظم تصدير المواشي الحية)	المعايير والاتفاقيات الدولية (معايير المنظمة العالمية لصحة الحيوان، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية)	مجالس أو هيئات تسويق الثروة الحيوانية
قانون أمراض الحيوان، 4891 (يتناول مكافحة أمراض الحيوانات والقضاء عليها)	السياسات الوطنية للثروة الحيوانية: (خطط تنمية الثروة الحيوانية، الأطر التنظيمية)	الجمارك وحماية الحدود اللجان البرلمانية
	لوائح المجموعة الاقتصادية الإقليمية (التنسيق الإقليمي: اتفاق بين البلدان المجاورة لتوحيد الإجراءات البيطرية لتجارة الماشية عبر الحدود)	
	ضمان الجودة وإصدار الشهادات (التنظيم الدوائي: مبادئ توجيهية تحدد الأدوية البيطرية المعتمدة واستخدامها السليم) عمليات إصدار الشهادات (إجراءات ضمان اللحوم المصدرة المنتجات تلبي معايير السلامة والجودة المحددة)	

23. Bayne, K., Howard, B. R., Kurosawa, T. M., & Nájera, M. E. A. (2021). An Overview of Global Legislation, Regulations, and Policies. Handbook of Laboratory Animal Science, 899-922.
24. Bekele, A., Alemu, D., Teklewold, T., Moore, H. L., Hodge, C., & Berg, S. (2018). Strategies for animal disease control in Ethiopia: A review of policies, regulations and actors. Journal of Veterinary Medicine and Animal Health, 10(12), 256-265.
25. Scoones, I., & Wolmer, W. (2006). Livestock, disease, trade and markets: policy choices for the livestock sector in Africa.

تأمين الثروة الحيوانية

استقصى بحثنا بعمق واقع برامج تمويل مخاطر الأزمات ووثائق السياسات واللوائح الخاصة بتأمين الثروة الحيوانية، وعلى الرغم من الإمكانات المعترف بها لبرامج تمويل مخاطر الأزمات في تخفيف آثار الأزمات مثل الجفاف المتكرر، إلا أن أبحاثنا كشفت أن الصومال لم تنفذ هذه البرامج بعد، ويؤدي هذا الغياب إلى جعل الرعاة الصوماليين عرضة للعواقب المدمرة الناتجة عن الكوارثالطبيعية، بالإضافة إلى أنه يعيق الجهود الرامية إلى تعزيز الرفاهية والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

وقد كشف تقييمنا عن نواقص ملحوظة في إطار السياسات واللوائح التي تحكم تأمين الثروة الحيوانية (الجدول ٥). على وجه التحديد، حددنا عدم وجود وثائق رئيسية ضرورية للتنفيذ والتنظيم الفعالين لبرامج تأمين الثروة الحيوانية، وشمل ذلك قوانين ولوائح التأمين الوطنية، أطر التأمين الزراعي، إرشادات من سلطات تنظيم التأمين، إرشادات المنتج لتأمين الثروة الحيوانية، سياسات إدارة المخاطر، وسياسات تغير المناخ وإدارة الكوارث.

علاوة على ذلك، فإن غياب الإرشادات الدولية للتأمين الزراعي، واتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأنظمة التأمين الصغير، وبرامج الدعم الحكومي، ومواثيق السلوك أو الأخلاقيات يزيد من تعقيد التحديات التي تواجه تأمين الثروة الحيوانية، ويعيق عدم وجود هذه الوثائق الأساسية تطوير سوق تأمين الثروة الحيوانية القوي والمستدام، مما يحد من قدرة الرعاة على حماية ممتلكاتهم وأسباب معيشتهم من المخاطر المتأصلة في مهنتهم[26,27,28].

الجدول٥: وثائق السياسات والتنظيمات للتأمين على الماشية

نوع الوثيقة	الوصف
قوانين وأنظمة التأمين الوطني	القوانين واللوائح الوطنية التي تحكم أنشطة التأمين، بما في ذلك التأمين على الماشية
أطر التأمين الزراعي	السياسات أو الأطر التي تتناول التأمين الزراعي والحيواني على المستوى الوطني
إرشادات هيئة تنظيم التأمين	المبادئ التوجيهية الصادرة عن السلطات التنظيمية الوطنية للتأمين والتي تغطي التأمين الزراعي أو الحيواني
إرشادات لمنتجات التأمين على الماشية	إرشادات تحدد ميزات وشروط وأحكام منتجات التأمين على الثروة الحيوانية
سياسات إدارة المخاطر	السياسات الوطنية أو الإقليمية المتعلقة بإدارة المخاطر الزراعية المتعلقة بالتأمين على الثروة الحيوانية
تغير المناخ وسياسات إدارة الكوارث	سياسات تعالج تأثير تغير المناخ وإدارة الكوارث، بما في ذلك التأمين على الماشية
الإرشادات الدولية للتأمين الزراعي	إرشادات من المنظمات الدولية لتعزيز أفضل الممارسات في مجال التأمين الزراعي والحيواني
اتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	اتفاقيات بين الحكومات وشركات التأمين الخاصة تحدد التعاون في توفير التأمين على الماشية
لوائح التأمين الأصغر	لوائح خاصة بمبادرات التأمين الصغير التي قد تشمل التأمين على الماشية
برامج الدعم الحكومي	وثائق تحدد برامج الدعم الحكومي للتأمين على الثروة الحيوانية، مما يجعلها في متناول المزارعين
القواعد السلوكية أو أخلاقيات التأمين	مدونات قواعد السلوك على مستوى الصناعة أو الإرشادات الأخلاقية لشركات التأمين التي تعزز الممارسات العادلة في التأمين على الماشية

26. McPeak, J. G., Little, P. D., & Doss, C. R. (2011). Risk and social change in an African rural economy: livelihoods in pastoralist communities (Vol. 7). Routledge.
27. McPeak, J., Chantarat, S., & Mude, A. (2010). Explaining index-based livestock insurance to pastoralists. Agricultural Finance Review, 70(3), 333-352.
28. Fava, F. P., Nathaniel, D. J., Sina, J., Andrew, G. M., & Maher, B. (2021). Building financial resilience in pastoral communities in Africa: Lessons learned from implementing the Kenya Livestock Insurance Program (KLIP).

ولقد حددنا فوائد تأمين الماشية بما في ذلك تخفيف المخاطر، وتحسين القدرة على الصمود، والحافز على الاستثمار، والاستقرار المالي، والحصول على الائتمان، ورفاهية المجتمع، والحفاظ على البيئة (الجدول ٦). ومع ذلك تشكل تحديات مثل القدرة على تحمل التكاليف، وثغرات المعلومات، ومخاطر القاعدة، وتعقيد تصميم السياسات، والقيود التحتية عقبات كبيرة أمام التنفيذ الفعال لبرامج تأمين الماشية (الجدول ٧).

يقدم تطوير حلول تأمين مبتكرة لمؤشر الجفاف مثل برنامج التأمين على الثروة الحيوانية الصومالية مسارا واعدا نحو الصمود. ومع ذلك، يتطلب التنفيذ الناجح لبرنامج التأمين على الثروة الحيوانية الصومالية جهودا تعاونية من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك المنظمات الدولية والمؤسسات المحلية والشركاء من القطاع الخاص[29]. ومن خلال العمل معا، يمكن لأصحاب المصلحة تصميم حلول مبتكرة تعالج التحديات الفريدة التي يواجهها الرعاة، وتعزز استدامة قطاع الثروة الحيوانية.

يشكل عدم وجود أطر شاملة للسياسات واللوائح عقبة كبيرة أمام تطوير وتبني تأمين الماشية، ولمعالجة هذه الفجوة هناك حاجة إلى جهود مشتركة لصياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة تنظيمية قوية تسهل نمو سوق تأمين الماشية. وهذا يشمل سن قوانين ولوائح وطنية خاصة بتأمين الماشية، وتطوير أطر للتأمين الزراعي مصممة لتناسب السياق الصومالي، وإصدار إرشادات من قبل سلطات تنظيم التأمين لحكم عمليات تأمين الماشية.

يُعد عدم وجود برامج للحد من مخاطر الكوارث والثغرات في وثائق السياسات واللوائح تحديا كبيراً أمام تطوير التأمين على الثروة الحيوانية في الصومال، حيث يعتبر معالجة الثغرات في السياسات وتنفيذ برامج التأمين على الثروة الحيوانية خطوةمهمة نحو بناء القدرة على الصمود في هذا القطاع، كما يُعد إدخال برنامج التأمين على الثروة الحيوانية الصومالي والجهود التعاونية لأصحاب المصلحة أمرا ضروريا لتوفير الحماية المالية للمجتمعات الضعيفة ومواءمة الجهود العالمية لتعزيز استدامة قطاع الثروة الحيوانية، من خلال الاستثمار في إجراءات الاستجابة المبكرة والمرونة، والاستفادة من الأدوات المالية الاستباقية، وتعزيز التعاون، يمكن للصومال أن يتغلب على التحديات التي تفرضها ظروفالجفاف المتكرر وبناء مستقبل أكثر لرعاة الماشية.

جدول ٦: فوائد وتحديات تأمين الإنتاج الحيواني

الفوائد	التحديات
تخفيف المخاطر: يوفر حماية مالية ضد الخسائر الناجمة عن أحداث مثل الجفاف أو الأمراض أو الكوارث الطبيعية.	القدرة على تحمل التكاليف: قد تحد اعتبارات التكلفة من إمكانية وصول صغار المزارعين أو الرعاة إلى التأمين.
تحسين القدرة على الصمود: يعزز قدرة المجتمعات التي تعتمد على الثروة الحيوانية على الصمود عن طريق تقليل الصدمات الاقتصادية خلال الأحداث المعاكسة.	فجوات المعلومات: قد يعيق نقص البيانات الدقيقة حول الثروة الحيوانية والصحة والقيمة إجراء تقييم دقيق للمخاطر.
تحفيز الاستثمار: تشجيع المزارعين على الاستثمار في تحسين ممارسات تربية المواشي، مع العلم أن الخسائر يتم تخفيفها من خلال تغطية التأمين.	المخاطر الأساسية: عدم التطابق المحتمل بين الخطر المؤمن عليه والخسائر الفعلية، مما يؤدي إلى تباينات في دقة التعويض.
الاستقرار المالي: يوفر شبكة أمان مالية، مما يقلل من تعرض المزارعين لتقلبات الدخل المفاجئة الناجمة عن خسائر المواشي.	تعقيد تصميم السياسات: قد تشكل وثائق التأمين المعقدة تحديات في فهم المزارعين واستخدامها الفعال.
إمكانية الحصول على الائتمان: يسهّل الحصول على الائتمان لأن المؤسسات المالية ترى المزارعين المؤمن عليهم كمقترضين أقل خطرًا.	التحديات المتعلقة بالبنية التحتية والخدمات اللوجستية: قد تعيق البنية التحتية محدودة التنفيذ والفعال وإدارة برامج التأمين.
رفاهية المجتمع: يعزز رفاهية المجتمع عن طريق منع الضائقة الاقتصادية واسعة النطاق في أعقاب الأحداث الكارثية.	عدم اليقين بشأن تغير المناخ: يطرح تغير أنماط المناخ تحديات في تقييم وتسعير المخاطر المرتبطة بتأمين الماشية بدقة.
الدعم الحكومي: يمكن أن يكون بمثابة أداة للمبادرات الحكومية في مجال تخفيف الفقر والتنمية الزراعية	تخصيص محدود للمنتجات: قد لا تلبي منتجات التأمين الموحدة الاحتياجات المتنوعة لمربي الماشية المختلفة
تطوير السوق: يعزز نمو أسواق التأمين، ويجذب شركات التأمين لتوسيع خدماتها في القطاعات الزراعية.	تأخير معالجة المطالبات: قد تؤدي عملية معالجة المطالبات المطولة والبيروقراطية إلى إعاقة صرف التعويضات للمزارعين المتضررين في الوقت المناسب.
حماية البيئة: تشجع على ممارسات الزراعة المستدامة عن طريق توفير شبكة أمان للمزارعين الذين ينتقلون إلى طرق صديقة للبيئة.	مخاوف الخصوصية حول البيانات: قد يؤدي جمع واستخدام البيانات الشخصية والبيانات الخاصة بالمزارع إلى مخاوف تتعلق بالخصوصية والأمان بين المزارعين.

29. Mills, C. J., Jensen, N. D., Barrett, C. B., & Mude, A. G. (2016). Characterization for index based livestock insurance. ILRI Research Report.

برنامج تأمين الثروة الحيوانية الصومالي

يعتبر برنامج تأمين الثروة الحيوانية الصومالي مبادرة رائدة تهدف إلى معالجة قضية نقص الأعلاف الملح في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. ومن خلال الاستفادة من قوة مؤشرات الأقمار الصناعية الفعالة من حيث التكلفة واليسيرة الوصول إليها، وخاصة مؤشر الفرق المعياري للغطاء النباتي، فإن برنامج تأمين الثروة الحيوانية الصومالي سيحدث ثورة في قدرة المجتمعات الرعوية على الصمود في مواجهة التقلبات المناخية.

كما سيستخدم برنامج تأمين الثروة الحيوانية الصومالي مؤشر الفرق المعياري للغطاء النباتي كمؤشر موثوق على حالة الغطاء النباتي. تشير قيم مؤشر الفرق المعياري للغطاء النباتي العالية إلى صحة جيدة للنباتات، وتشكل الأساس لمؤشر البرنامج المجمع حسب المنطقة لتوافر الأعلاف الموسمي النسبي. تمكن تقنية الأقمار الصناعية المتقدمة من إجراء عمليات المراقبة والتقييم في الوقت الفعلي، مما يوفر فهماً شاملاً لحالة الأعلاف. ومن السمات المميزة لبرنامج تأمين الثروة الحيوانية الصومالي دمج المعرفة المحلية الماخوذة من المجتمعات الرعوية والخرائط الزراعية البيئية والحدود الإدارية ما يساعد في تحديد وحدات مناطق التأمين، يضمن هذا النهج التعاوني فهماً دقيقاً وسياقياً لأنماط الرعي والهجرة، ما يعزز دقة تقييم المخاطر.

يستخدم برنامج تأمين الثروة الحيوانية الصومالي آلية دفع متحركة يتم تشغيلها عندما يقل مؤشر الفرق المعياري للغطاء النباتي عن عتبة محددة مسبقًا. وتزداد المدفوعات بشكل متناسب مع شدة ندرة العلف المقدرة، مما يعكس الالتزام بالتدخل المبكر في مواجهة ظروف الجفاف الناشئة.

برنامج التأمين على الثروة الحيوانية الصومالية يلبي التحديات الفريدة التي يفرضها موسما هطول الأمطار الموسميان. تمتد فترة الخطر الأساسية، والمعروفة باسم «uG»، من أبريل إلى يونيو، تليها فترة جفاف، «aagaX»، من يونيو إلى أكتوبر. يظهر موسم الأمطار الثاني، «ryeD»، من أكتوبر إلى ديسمبر، بينما يتميز الفترة من ديسمبر إلى مارس"laaliiJ"بأنها فترة جافة في الغالب. يتم تشغيل المدفوعات المحتملة بشكل استراتيجي في نهاية الأشهر الماطرة خلال فترات الخطر بناءً على قيم مؤشر الفرق النباتي الطبيعي المتوسطه زمنيا.

ستلعب وزارة الثروة الحيوانية والغابات والرعي دورًا محوريًا في تقديم إرشادات أساسية حول المعايير المهمة لتنفيذ برنامج التأمين على الثروة الحيوانية الصومالية، سيشمل هذا التعاون تحديد مناطق التأمين، ومحفزات الصرف، وتدرج الصرف القائم على شدة الجفاف، حيث ستعزز الشراكة الدقة في صياغة السياسات، بما يتماشى مع الاستراتيجيات والأهداف الوطنية الأوسع. يتم تقديم الصورة البيانية للتفاعل المؤسسي لتنفيذ برنامج التأمين على الثروة الحيوانية الصومالية في الشكل ٥.

يمثل برنامج التأمين على الثروة الحيوانية الصومالية تحولا جذريا في مجال التأمين على الثروة الحيوانية المستدامة، حيث يستخدم تكنولوجيا الأقمار الصناعية والمعرفة المحلية وآليات دفع ديناميكية لتمكين الرعاة من مواجهة آثار الجفاف. ينذر هذا التحول النموذجي في التأمين على الثروة الحيوانية بالبناء على الصمود والاستدامة في مواجهة التحديات المرتبطة بالمناخ.

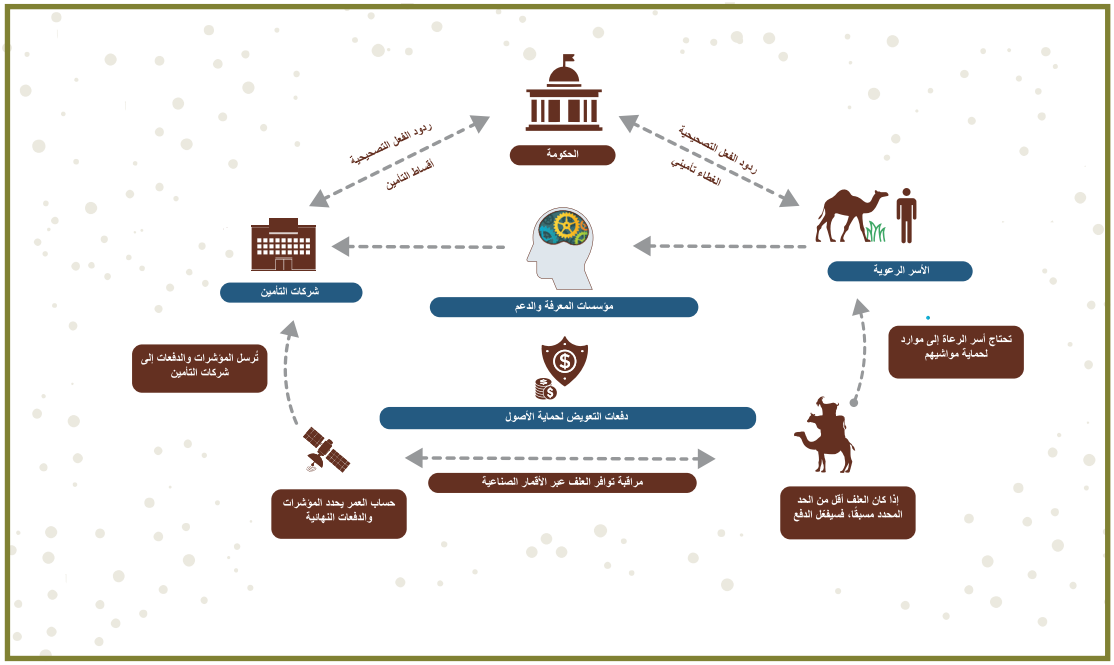

الشكل ٥: رسم تخطيطي لأصحاب المصلحة الرئيسيين في برنامج تأمين الماشية الصومالي (أعلاه) وآليات العمل (أدناه).

٦. خاتمة

كشف تقييمنا الشامل لقطاع الثروة الحيوانية في الصومال عن العديد من التحديات، بما في ذلك القضايا البيئية، وعقبات التجارة، وأطر تنظيمية غير كافية، وثغرات سياسية، وتعقيدات في تنفيذ التأمين على الثروة الحيوانية.

تتفاقم تحديات إنتاج الثروة الحيوانية، وخاصة الإفراط في الرعي والإفراط في الحمولة، بسبب الجفاف المتكرر والصراعات وضعف قدرة الدولة وبرامج التنمية غير الكافية للرعاة الرحل.

وبالمثل، تشمل تحديات تجارة الماشية ضعف مرافق الحجر الصحي، والعقبات المالية، ومشاكل الوصول إلى السوق، والمخاوف التنظيمية والأمنية، تواجه الأطر التنظيمية الحالية تحديات كبيرة، بما في ذلك ثغرات في الوثائق وافتقار إلى السياسات والبروتوكولات الأساسية. يكشف تقييم الأطر التشريعية والتنظيمية لصحة المواشي في الصومال عن ثغرات ونواقص كبيرة تشكل تحديات لصحة ورفاهية واستدامة الثروة الحيوانية في البلاد. تلعب وزارة الثروة الحيوانية والغابات والرعي الفيدرالية دورًا محوريًا في الإشراف على سياسات وبرامج صحة الحيوان، إلا أن تحقيقنا يسلط الضوء على قصور ملحوظ في عدد القوانين واللوائح التي تحكم صحة وتجارة الماشية.

ومن بين الأطر التشريعية الرئيسية الغائبة قانون حماية صحة الحيوان والبرنامج الوطني لاعتماد الطب البيطري، إلى جانب توجيهات ومبادئ جوهرية في السياسات والبروتوكولات. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في الأطر التنظيمية المتعلقة بأنظمة التجمعات الاقتصادية الإقليمية وضمان الجودة والشهادات، خاصة في عمليات تنظيم وتصديق الأدوية ومنتجات اللحوم. يعد معالجة النواقص المحددة في الأطر التشريعية والتنظيمية أمرًا ضروريًا لتعزيز صحة ورفاهية واستدامة الثروة الحيوانية في الصومال. من خلال تنفيذ إصلاحات شاملة وإعطاء الأولوية للمجالات الرئيسية للتحسين، يمكن الصومال تعزيز قدرته على الصمود وتنافسيته في سوق الماشية العالمي مع ضمان سلامة مواشيها ومجتمعاتها الرعوية.

٧. التوصيات

نقدم سلسلة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز صمود وازدهار قطاع الثروة الحيوانية في الصومال، وذلك في ظل التطورات البيئية والاقتصادية والجيوسياسية المتغيرة. تشمل هذه التوصيات مجالات إدارة إنتاج الثروة الحيوانية، وتعزيز تجارة الماشية، وتقوية الإطار التنظيمي، وتنفيذ تأمين الماشية، وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة.

تمثل هذه التوصيات خارطة طريق لتقوية قطاع الثروة الحيوانية في الصومال، وتعزيز الصمود، وتحقيق الازدهار للرعاة. يمكن للصومال، من خلال إعطاء الأولوية لإدارة الإنتاج المستدام، وتعزيز تسهيل التجارة، وتقوية الأطر التنظيمية، وتنفيذ تأمين الماشية، وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة، أن تستغل الإمكانات الكاملة لقطاع الثروة الحيوانية لديها وتمهد الطريق لمستقبل أكثر صمودًا وازدهارًا.

- **معالجة الإدارة المستدامة للثروة الحيوانية:**

للتصدي للقضايا الملحة المتعلقة بالإفراط في الرعي والإفراط في الحمولة على المراعي، يجب تطوير استراتيجيات مستدامة لتعزيز استخدام الأراضي وإدارة المراعي بشكل مسؤول. بالإضافة إلى ذلك، يعد تنفيذ إجراءات لتحسين مكافحة الأمراض والصمود في وجه المناخ، مثل برامج التطعيم وممارسات إدارة المياه المستدامة، أمرًا ضروريًا لحماية صحة وإنتاجية قطعان الماشية.

- **تعزيز تجارة الماشية:**

يتطلب تعزيز تجارة الماشية تحسينات في مرافق الحجر الصحي لضمان حركة الحيوانات الآمنة ومنع انتشار الأمراض. سيعمل تسهيل الاستثمار وآليات التمويل لتجارة الماشية على تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير السوق، بينما ستساهم الجهود المبذولة لتحسين الوصول إلى الأسواق وضمان الالتزام بمعايير الجودة في تعزيز قدرة الصومال التنافسية في سوق الماشية العالمية.

- **تعزيز الإطار التنظيمي:**

معالجة أوجه القصور في الأطر التنظيمية الصومالية أمر ضروري لتعزيز صحة ورفاهية واستدامة قطاع الثروة الحيوانية. يتطلب هذا مراجعة وتحديث اللوائح الحالية، ووضع سياسات وبروتوكولات أساسية لمكافحة الأمراض، ورعاية الحيوان، ولوائح التصدير والاستيراد، وضمان التوافق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

- **تنفيذ تأمين الماشية:**

يعتبر تقديم خيارات تأمين الماشية بأسعار معقولة وفي متناول اليد أمرًا ضروريًا لتخفيف المخاطر وتوفير الحماية المالية للرعاة. ستساهم الجهود المبذولة لمعالجة فجوات المعلومات والمخاطر الأساسية المرتبطة بتأمين الماشية، بالإضافة إلى تبسيط تصميم الوثيقة وتحسين البنية التحتية، في بناء الثقة والاطمئنان بين أصحاب المصلحة.

- **التعاون بين أصحاب المصلحة:**

يعد التعاون بين الهيئات الحكومية والهيئات التنظيمية والشركاء الدوليين والمجتمعات الرعوية ضروريًا لتنسيق الجهود وتنفيذ الإصلاحات بشكل فعال. يضمن إشراك الرعاة في وضع وتنفيذ السياسات أخذ وجهات نظرهم وأولوياتهم بعين الاعتبار، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تدخلات أكثر شمولاً واستدامة.

البيانات التكميلية

الجدول التكميلي: دور الحكومة الصومالية والمنظمات الدولية في تنظيم الثروة الحيوانية

الاسم	الوصف
حكومة الصومال	تضع الحكومة لوائحها الخاصة وسياساتها التي تحكم صحة الماشية وتجارتها. وتشمل هذه المتطلبات الخاصة بالاستيراد والتصدير، وإجراءات مكافحة الأمراض، ومعايير رفق الحيوان
المنظمة العالمية لصحة الحيوان	تلعب المنظمة العالمية لصحة الحيوان دورًا رئيسيًا في وضع المعايير الدولية لصحة الحيوان ورعايته وهي مسؤولة عن نشر وثائق مهمة تشمل التعليمات الصحية الحيوانية الأرضية ودليل الاختبارات التشخيصية واللقاحات للحيوانات الأرضي
منظمة الأغذية والزراعة	تتناول منظمة الأغذية والزراعة التحديات العالمية المتعلقة بالزراعة وتقدم إرشادات وتوصيات بشأن جوانب مختلفة من تربية الماشية وتجارتها. ويمتد تأثيرها لتعزيز الممارسات المستدامة والمسؤولة في قطاع الثروة الحيوانية
منظمة التجارة العالمية	تشرف منظمة التجارة العالمية على التجارة الدولية. تغطي اتفاقيات منظمة التجارة العالمية جوانب مهمة لتجارة المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية مثل اتفاقية تطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية التي تتناول على وجه التحديد المعايير ذات الصلة بتجارة الثروة الحيوانية.
المجتمعات الاقتصادية الإقليمية والحكومات الوطنية	غالبًا ما يكون لدى المجمعات الاقتصادية الإقليمية، التي يُمثّل الاتحاد الأفريقي مثالاً عليها، أنظمة متخصصة تحكم تجارة المواشي داخل نطاقاتها الخاصة. تكمل هذه الأنظمة المعايير الدولية الأوسع وتساهم في التوحيد الإقليمي

The Heritage Institute for Policy Studies
http://www.heritageinstitute.org